

مؤتمر نزع السلاح

نيجيريا

باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١

ورقة عمل

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

١- ترى المجموعة أن دور تكنولوجيا الفضاء في حياتنا اليومية أصبح حاضراً في كل مكان. ولم يسبق قط للمعلومات والاتصالات، والعمليات المصرفية، والصفقات الاقتصادية، والملاحة، بل وحتى عمليات صنع القرارات السياسية والاستراتيجية أن اعتمدت إلى هذا الحد على تكنولوجيا الفضاء التي تشهد هي ذاتها نمواً سريعاً.

٢- وتكرر المجموعة تأكيدها أن الفضاء الخارجي والأجرام السماوية الأخرى تراث مشترك للبشرية يجب الاستفادة منها واستكشافها واستخدامها بروح من التعاون لمنفعة البشرية جمعاء ومصلحتها. وتؤكد المجموعة من جديد أن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي وغيره من الأجرام السماوية يجب أن يكونا لأغراض سلمية ولفائدة جميع البلدان ولصالحها، بغض النظر عن درجة تنميتها الاقتصادية أو تطورها العلمي.

٣- وتؤكد المجموعة أن تزايد استخدام الفضاء الخارجي يعني تزايد الحاجة إلى الشفافية وإلى تدابير بناء الثقة وإلى توفير معلومات أفضل من جانب المجتمع الدولي. وترى المجموعة أن على عاتق جميع الدول التي تمتلك قدرات كبيرة في ميدان الفضاء مسؤولية خاصة للإسهام بنشاط في تحقيق هدف استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تتعارض مع ذلك الهدف ومع المعاهدات القائمة ذات الصلة، حرصاً على صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزاً للتعاون الدولي.

٤- وتسلم المجموعة بأن منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي هو أمر من شأنه أن يحول دون تعرض السلم والأمن الدوليين لخطر جسيم. وتؤكد المجموعة ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير التي تنطوي على أحكام تحقق مناسبة وفعالة منعاً لحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه.

٥- وتؤكد المجموعة الأهمية والضرورة الملحة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، تشعر المجموعة بقلق بالغ إزاء الآثار السلبية لتطويع ونشر منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية والسعي إلى الحصول على تكنولوجيات عسكرية متقدمة يمكن أن تُنشر في الفضاء الخارجي، مما أسهم، ضمن جملة أمور، في زيادة تآكل المناخ الدولي الذي يفرض على التشجيع على نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي.

٦- وتؤكد مجموعة الـ ٢١ أن على جميع البلدان مسؤولية الامتناع عن القيام بأنشطة يمكن أن تُعرض للخطر الهدف الجماعي المتمثل في المحافظة على فضاء خارجي خالٍ من أسلحة الدمار الشامل ومن جميع أشكال التسليح الأخرى وذلك لضمان إتاحة منافعه للجميع.

٧- وتعتبر المجموعة أن اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف تقدم آلية للدول الأطراف لكي تتشاور فيما بينها وتتعاون في إيجاد حلول لأي مشكلة قد تثار فيما يتعلق بالهدف من أحكام الاتفاقات أو فيما يتعلق بتطبيقها، وأن بالإمكان حدوث هذه المشاورات وقيام هذا التعاون من خلال إجراءات دولية مناسبة توضع في إطار الأمم المتحدة ووفقاً للميثاق.

٨- وقد أصبح منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أكثر إلحاحاً بسبب ما يثار من شواغل مشروعة إزاء عدم كفاية الصكوك القانونية القائمة لردع زيادة تسليح الفضاء الخارجي أو منع نشر الأسلحة فيه. وتعيد المجموعة كذلك تأكيد اعترافها بأن النظام القانوني الساري على الفضاء الخارجي لا يكفل في حد ذاته وبمفرده منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولهذا الغرض، تشدد المجموعة على الحاجة إلى توطيد وتعزيز ذلك النظام وزيادة فعاليته.

٩- وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة من جديد أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد في المجتمع الدولي للتفاوض في ميدان نزع السلاح، الذي يضطلع بدور رئيسي في المفاوضات الموضوعية المتعلقة بالمسائل ذات الأولوية في مجال نزع السلاح. وترى المجموعة أن الوقت قد حان لبدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن القضايا المتصلة "بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي".

١٠- وإضافة إلى ذلك، فإن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٤/٦٥ بشأن "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" قد تضمن أيضاً الملاحظات التالية فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح:

(أ) لمؤتمر نزع السلاح دور رئيسي في التفاوض بشأن عقد اتفاق متعدد الأطراف أو اتفاقات متعددة الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه؛

(ب) ينبغي لمؤتمر نزع السلاح إنشاء فريق عامل في إطار بند جدول أعماله المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" في أقرب وقت ممكن خلال دورته لعام ٢٠١١.

١١ - وتخطط المجموعة علماً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٨/٦٥ بشأن "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي"، الذي يطلب إلى الأمين العام أن ينشئ فريقاً من الخبراء الحكوميين ليجري دراسة تبدأ في عام ٢٠١٢ بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي. وفيما تؤكد المجموعة أولوية التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً لتعزيز النظام القانوني الدولي للفضاء الخارجي، فإنها تسلم بأن التدابير العالمية والشاملة لكفالة الشفافية وبناء الثقة، التي يتم التوصل إليها من خلال مشاورات دولية واسعة النطاق، يمكن أن تكون تدابير تكميلية هامة.

١٢ - وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بالمبادرة المشتركة بين روسيا والصين المتعلقة بتقديم مشروع معاهدة بشأن "منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي"، وهو المشروع الذي قدمه وزير خارجية الاتحاد الروسي في مؤتمر نزع السلاح في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨. فهذه المبادرة هي مشاركة بناءة في عمل المؤتمر، وهي أساس جيد لإجراء مزيد من المناقشات بهدف اعتماد صك ملزم دولياً.